

مركز (شمس) يُرحب بإصدار الرئيس مرسوماً يحدد موعد إجراء الانتخابات

الأحد 2021/1/17

رام الله - دنيا الوطن

قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، إنه تلقى بكثير من الارتياح والسرور، إصدار الرئيس محمود عباس مرسوماً يحدد موعد إجراء الانتخابات العامة والرئاسية للمجلس الوطني خلال الأشهر القليلة القادمة؟

وأضاف المركز: إن أهمية الانتخابات تكمن في أنها تفعل المشاركة للمواطنين عبر منح حق الاقتراع لجموع الناخبين (الشعب) مصدر السلطات، كما أنها تقلل من حالة الفراغ السياسي وتحمي من تبعاته، وتلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية بأبعادها المختلفة، وتحافظ على السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي من خلال التداول السلمي للسلطة، كما أنها تجنب المجتمع المزيد من الأزمات بما فيها أزمة الهوية والمواطنة والانتماء، من خلال القبول بنتائج صناديق الاقتراع وثقته بعملية الانتخاب وبدوره الفاعل في إفراز طبقة الحكم، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الدولة الديمقراطية.

وتابع: يجب أن تهيئ الظروف لإجراء الانتخابات، لكي تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافية وتتسم بالمشاركة العامة والحيادية، وذلك من أجل أن تحقق أهدافها، باعتبار الانتخابات ليست هدفاً أو غاية بذاتها بقدر ما هي وسيلة من أجل الوصول للمجتمع الديمقراطي من حيث الأطر البنوية والثقافية والتشريعات والممارسات والحفاظ عليه، هذا إلى جانب دوريتها واحترام المواعيد الدستورية والقانونية.

وشدد المركز على ثقته الكبيرة بلجنة الانتخابات المركزية وبطاقمها الإدارية والفنية وبخبرتها وبحياديتها ومهنتها، وبجربتها العملية، وبقدرتها على إجراء الانتخابات بمراحلها المختلفة بالمواعيد المحدد بالمرسوم الرئاسي، وأثنى المركز على الدور الذي لعبه رئيس اللجنة الدكتور حنا ناصر، ومديرها العام الدكتور هشام كحيل، في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، والعمل مع الأطراف كافة لإجراء الانتخابات طيلة الفترة الماضية، على الرغم من أن هذا الدور ليس دورهم استناداً للقانون، ولكن كان ذلك في ظل غياب حراك جدي من الفصائل، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات، فقد قامت اللجنة بهذا الدور، فاللجنة منذ تأسيسها نأت بنفسها عن الخلافات السياسية بين الأطراف، كما أنها لم تكن يوماً من الأيام طرفاً بأي صراع سياسي، وهي بالعادة تقف على مسافة واحدة من الأطراف دونما محاباة.

وأكمل: ثقة الناخبين تزداد بشكل أكبر وأكثر بالعملية الانتخابية وبنائجها، مع وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة وشفافة ونزيهة وحيادية، إذ يعتبر ذلك أحد العوامل الأساسية في ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، كما تعتبر الأحكام والقرارات الصادرة عنها ومدى التزامها واحترامها للقوانين وإرادة المشرع مؤشراً آخر على ثقة المواطنين بالسلطة القضائية وأحكامها، من شأن ذلك أن يؤدي إلى مزيد من الاحتكام من قبل المواطنين والناخبين على حد سواء للقضاء إذا ما كان هناك خرق معين في أي من مراحل العملية الانتخابية، وتزداد الثقة أكثر إذا كانت السلطة القضائية بعيدة عن

التجاذبات السياسية والحزبية، وليست أداة من أدوات السلطة التنفيذية، وقضاتها مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم غير القانون.

وحذر مركز (شمس) من الذهاب إلى التزكية من خلال قوائم توافق، وعدم إجراء انتخابات فالتزكية هي نقيض لممارسة الحق في الانتخاب والترشح وتفرغ له من مضمونه، ومصادرة وسلب لإرادة الناخبين والمرشحين في أن واحد، وفرض أسماء على المواطنين، وتجاهل لمبدأ الشعب مصدر السلطات ذرة التاج في العقد الاجتماعي، فقد تكون الانتخابات بشكل أو بآخر أداة من أدوات الحل، والأخطر أن التزكية هي أحد أهم معوقات عملية التحول الديمقراطي، كما أن عدم إجراء الانتخابات والاستعاضة عنها بالتزكية قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطنين في النظام السياسي وبالجدوى من المشاركة في الانتخابات.

ودعا المركز إلى أوسع مشاركة في الانتخابات المزمع عقدها، وبكل مراحلها المختلفة لا سيما مرحلة التسجيل والنشر والاعتراض، والاقتراع والرقابة، وإلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي لديها الصفة الرقابية لدى لجنة الانتخابات المركزية لأخذ دورها في الرقابة الجدية على كل مراحل العملية الانتخابية، وإلى رفع وعي المواطنين والمواطنات بضرورة المشاركة في كل مراحل العملية الانتخابية.

وطالب المركز بتعزيز وتفعيل دور الإعلام التقليدي والحديث في الرقابة على العملية الانتخابية، وفي توعية جموع الناخبين بمظاهر الفساد الانتخابي والسياسي وبأدوارهم الرقابية ورفع مستوى وعيهم وتنقيفهم بالعلاقة المباشرة بين الفساد الانتخابي وتردي الأوضاع الداخلية بما يساهم في جعلهم أكثر اهتماماً وفاعلية وشراكة في الشأن العام.

كما ودعا المركز المواطنين والمواطنات بصفة عامة والشباب والشابات على وجه الخصوص إلى المشاركة بالعملية الانتخابية انتخاباً وترشيحاً.

